الثانى امر انتزاعى عدمى واما الاول فلا يصلح للعدمية فانه لو لم يكن موجودا لم
يصح كونه متميزا وهو لا يصلح ان يكون صفة انضمامية فانها يقتضى تشخص
المحل قبل تشخصها بنفسها فهو ليس الا نفس المهية فالمهية بتميز بنفسها و
اليه اشار بقوله وهذا بالحقيقة يرجع آه وعلى هذا مابه الاشتراك نفس مابه
الامتياز وهذا طور وراء طور العقل المتوسط فافهم قوله الاول ما مر وهو
انا نعلم بعد المراجعة الى الوجدان بقاء معنى كلى بعد التجريد عن العوارض والثانى
نعلم قطعا ان الاشياء متصفة الكليات فى مرتبة الذات وحاصل هذا
يؤل الى دعوى البديهية فافهم فتامل فيه فانه موضع تامل فيه اشارة
الى ان كون التعين عين الاشخاص وكونها متعينة بذواتها لا يستلزم كونها
متقررة موجودة بانفسها بحيث لا يحتاج الى جاعل اصلا بل الاشخاص
المتعينة بانفسها يستوى اليها تقررها ولا تقررها وان شئت قلت
التعين والوجود يمكن الارتفاع عن صفحة الواقع ولوح الدهر بتقرره الجاعل
فيه فافهم قوله كل مهية متكثرة الاشخاص آه اعترض عليه الامام الرازى
بانه لو احتاج المهية فى تشخصها الى مادة لاحتاج المادة ايضا فى تشخصها
الى مادة اخرى وهكذا حتى يتسلسل اجاب عنه النصير الطوسى بان المادة
متكثرة بنفسها فلا يحتاج الى مادة اخرى فان الماديات انما تتكثر بالمادة
واما المادة فلا يحتاج فى التكثر الى مادة اخرى بل هى متميزة بنفس مهيتها او
مثل بالزمان فان الزمانيات انما يتقدم ويتاخر بواسطة الزمان والزمان
متقدم ومتاخر بنفس حقيقته ورده بعض المحققين بانه لو جاز تميز المهية
المادية بنفسها فليجز مثلها فى المهيات كلها ولا يظهر فرق بين مهية المادة
ومهيات آخر عند العقل السليم فى تعينها وتميزها وقد يجاب عنه بان المادة

الاولى

الاولى منحصرة فى شخص فلا يحتاج فى تعينها الى مادة اخرى وهذا هو الذى
عناه الطوسى فان مقصوده ان المواد متخالفة بالحقيقة متمائزة بنفس
حقائقها فان الماديات الكثيرة منها ما يكون مشتركة فى المهية فيحتاج الى
مميز زائد ويحتاج فى عروضه الى المادة وهذا الجواب ليس بشئ فان مهية
المادة ولو كانت منحصرة فى شخص الا انها صالحة لايقاع الشركة والتكثر
فى الاشخاص فتعينها وتشخصها بالشخص الذى وجدت المهية معه وتقيدت
به ان كان بالنظر الى نفس مهيتها فنفس المهية اذا مابه الامتياز مع كونها
مابه الاشتراك وح فليجز كون المهيات الاخر ايضا كذلك وان كان بالنظر الى
عرض فهنا العرض لا يمكن ان يوجد فى شخص آخر ولو فرض والمهية صالحة
للوجود فيه فهو عرض مفارق فيحتاج الى المادة فيتسلسل وبعبارة
اخرى ان كان مهية المادة فى تشخصها ولو بعرض العارض غير محتاج الى
مادة اخرى فليجز ان يكون المهيات كلها ولو غير منحصرة فى تشخص متشخصة
بعوارض من غير حاجة الى المادة وان كانت محتاجة الى المادة فى تشخصها بالعوارض
فيتسلسل هذا وقد بقى بعد خبايا قوله فتامل فيه اشارة الى ما مر من
استحالة اتحاد الاثنين فى صيرورتهما ذاتا واحدة فتذكر قوله واعترض
عليه آه لا يبعد ان يقال انه فرق بين انتزاع الكثرة الواجبة وبين انتزاعها
عن الاشخاص فالمنتزعات عن الحقيقة الواجبة امور متاخرة عن
ذاتها وهى مقتضية اياها ولا استحالة فى انتزاع هذا النحو من الكثرة
عن البسيط الحقيقى واما الاشخاص فانما ينتزع عنها الكثرة فى حدود
ذواتها فان الكثرة المذكورة يقولون انه يحصل من تشخص واحد
صور مطابقة اياه وح تقول لما كانت الحقيقة الشخصية صالحة لان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)